الاصطلاح
مصادرهُ ومشاكله وطرق توليده

د. يحيى عبد الرؤوف جبر
أستاذ علم اللغة المشارك
بجامعة النجاح الوطنية
عمان/الأردن

توطئة :

لم يتناول الباحثون موضوعا في العصر الحديث بالدرس والكتابة أكثر مما تناولوا به قضية الاصطلاحات والتعريب، ذلك بما هما أزمة متجددة، وعلة ملازمة، فكم عقدت ندوات وألقيت محاضرات، وكم شكلت مجالس ولجان، واتخذت قرارات وتوصيات، ولكن دون أن يتحقق تقدم يذكر، فإذا هي كما قال البصير :

فانصرفوا والعياء باق ولم يزل داؤك العياء

وفي أواسط القرن الماضي، لا نعرف متى بالتحديد، بذل المرحوم رفاعة الطهطاوي (ت 1873) وتلاميذه في مدرسة الألسن — جهدا متواضعا في تعريب بعض الاصطلاحات. وفي عام 1960 من ميلاد المسيح عليه السلام دعا أحمد فارس الشدياق إلى عمل جماعي لتعريب اصطلاحات العلوم والفنون. كان ذلك في مجلة الجوائب[1] التي كان يتولاها. وتوالت من بعد الدعوات في مشارق الوطن ومغاربه، إلى يومنا الحاضر، وستستمر، جنبا إلى جنب، مع الجهود التطبيقية الكثيرة، سواء كان ذلك على مستوى المؤسسات أم على مستوى الأفراد.

وفي أيامنا هذه تتسم الدعوة والجهود بالانتشار في طول الوطن العربي وعرضه، على نحو يصعب رصده، وتصعب، نتيجة لذلك، الاستفادة منه، وإن كان في كثير من جوانبه كما قال الشاعر :

ما أرانا نقول إلا معارا أو معادا من قولنا مكرورا

ذلك أن الباحثين والكتاب لا يملكون من الأمر إلا يسيرا، إنهم يعرّبون ويقترحون ويخططون، ولكن أحدا منهم لا يستطيع أن يعلق الجرس ولو كان جسورا، لأن القضية تتسم بالعموم، فهي قضية أمة ومعَاصرة بابها دائما مفتوح.

وفي هذا البحث سأحاول حصر ما سبقني إليه الباحثون في المجالات التي شعَّبْتُ فيها الموضوع، مضيفا إليه رؤية جديدة، آملا أن يكون في هذا كله بلورة لمرحلة يمكن الانطلاق منها إلى مرحلة جديدة، لا سيما أن كثيرا من النقاط باتت موضوعة على حروفها، وهناك إجماع تقريبا على مكمن العلة، مما يسهل العلاج ويضع حدا للحيرة.

1 – الاصطلاح

1.1 اصطلاح لا مصطلح :

إنه لغريب حقا أن نجد معظم الباحثين يستخدمون كلمة «مصطلح» بدلا من اصطلاح، مع العلم أن هذه الكلمة لا تصح لغة، إلا إذا اصطلحنا عليها ! ذلك أن أسلافنا لم يستخدموها، ولم ترد في المعجم لهذه الدلالة ولا لغيرها. وإنما استخدم العرب بدلا منها المفردات الآتية :

أ – اصطلاح، وهو مصدر الفعل «اصطلح» وبه يسمى اللفظ المصطلح عليه، على نحو ما يتضح في عنوان كتاب كمال الدين عبد الرزاق الكاشاني (من صوفية ق هـ 8) : اصطلاحات الصوفية[2]. واصطلاحات الصوفية لابن عربي، الملحقة برسائل ابن عربي[3].

وجاء في نونية ابن قيم الجوزية (ت/751) التي بث فيها إنكاره التأويل المجازي ـــ قوله :

فجعلتم للفظ معنى غير معناه لديهم، باصطلاح ثان[4]

والمقصود باصطلاحكم على معنى آخر للفظ. ومن ذلك أيضا، ولعل أول استخدام لهذا اللفظ، بمعناه المقصود، ما ذهب إليه ابن جني من أن اللغة توقيف أم اصطلاح[5]. ومنه أيضا كتاب «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي[6] وفي كتاب التعريفات للجرجاني[7] ما نصه : «فهذه تعريفات جمعتها واصطلاحات أخذتها من كتب القوم..» وفيه أيضا «الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه الأول»[8].

وجاء في كتاب الطب الروحاني للرازي[9] قوله : «فقلت : أخبرني عن العلوم، اضطرارية أم اصطلاحية..» أي مما تواضع الناس عليه، وهذا كله يوضح أن القوم كانوا على «اصطلاح» وليس على «مصطلح».

ب – الكلمة، وقد وردت مجموعة «الكلمات» في عنوان مصنف أبي حاتم الرازي ـــ «كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية»[10] أي التي أبرز الإسلام عن مدلولات جديدة لها كالصلاة والفيء ونحو ذلك.

ج – المفردة، على نحو ما يتضح في عنوان مصنف أبي القاسم الوزير الموسوم بـ «كتاب المفردات الطبية» !

د – المفتاح، ومن قبيل ذلك ما صنفه الخوارزمي من مفاتيح العلوم وهي اصطلاحاتها.

هـ – اللفظ، ومن ذلك «معرفة الألفاظ الإسلامية» وهو النوع العشرون من الأنواع التي تضمنها المزهر للإمام السيوطي[11]. والمقصود الاصطلاحات التي جدّت بالإسلام، وربما أسماها المرتجل[12].

وهكذا، فإن كلمة «مصطلح» من الأخطاء الشائعة سماعا، ذلك أنها لا تصح لدلالتها المستخدمة لها إلا مع حرف الجر على، لأن الفعل «اصطلح» يتعدى بها. وهذا يزيدها بعدا عن الصواب. فلا بد من الرجوع إلى كلمة «اصطلاح»، وهي من باب التسمية بالمصدر، كاعتراف، بمعنى ما يعترف به. جاء في المعجم الوسيط (صلح) : الاصطلاح مصدر اصطلح، وهو اتفاق طائفة على شيء مخصوص. ولكل علم اصطلاحاته.

2.1 حد الاصطلاح :

يتبين حد الاصطلاح في تعريفه الذي قدمنا به نقلا عن الجرجاني والمعجم الوسيط، وهو «لغة داخل لغة، واتفاق على التعبير بكلمة محددة واحدة على معنى واحد»[13]. وهو «عنوان عن فكرة أو مفهوم أو مجال...»[14]. ويعرفه إبراهيم مدكور بأنه «أداة البحث ولغة التفاهم بين العلماء، وليس ثمة علم بدون قوالب لفظية تؤديه»[15]، أو «جوهر ما يمكن

تسميته بالناحية الفنية في التعريب»[16] ويوضحه جميل الملائكة بتعريف أدق فيقول «هو اللفظ الذي يضعه فرد أو هيئة لدلالة علمية أو حضارية معينة، بشرط أن يكون قد تواضع عليه المشتغلون بذلك العلم، أو المعنيون بذلك الجانب من الحضارة»[17].

والاصطلاح أيضا هو الوضع، قال التاج في شرح منهاج البيضاوي : الوضع عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء، بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني...»[18] يعني تخصيص اللفظ بدلالة ما محددة، إذا قيل اللفظ فهمت تلك الدلالة بعينها، وبالتحديد.

وبإيجاز نقول : إن الاصطلاح هو «لفظ تتعارف عليه فئة بعينها لمعنى بعينه». ونؤيد جميل الملائكة في الشرط الوظيفي الذي أضافه لتعريف الاصطلاح، ذلك أن المسألة ليست عبثا، بل هي موجهة لغاية تتمثل في خدمة العلم والإنسان. وأن الاصطلاح قد يشيع ويأتي عليه زمان، فيصبح في عامة الألفاظ، ويفقد صبغته، كألفاظ الصلاة والصوم والحج وغيرها من الألفاظ الإسلامية التي أصبحت لا تعرف إلا لدلالاتها المعهودة. ومن هنا كان الاصطلاح أشبه بالطريق من قول الشاعر :

عود على عود لأقوام أول　　يموت بالترك ويحيا بالعمل

إذا دربت عليها الناس ظلت واضحة المعالم بينة، وإن تركوها عفت وماتت، والرموز من الاصطلاحات، ذلك بما تتفق معها في طريقة وقوعها على معنى بعينه، بل إنها أكبر من الاصطلاحات، لأنها أصغر منها حجما، وتساويها في الدلالة، وأن الرمز ليعظم كلما صغر هو، وكبر ما يرمز به إليه[19]. وكثير من المجازات اللغوية تدخل في باب الاصطلاح، وعلى العكس من ذلك، فإن كثيرا من الاصطلاحات هي من المجاز الذي فقد الحاجة إلى قرينة، لشيوعه وتداوله.

3.1 علم الاصطلاح :

إن المشكل المتمثل في وضع الاصطلاحات وتوحيدها لا يعترض سبيل العرب دون غيرهم، بل هو قضية ملحة تشغل العلماء في العالم بأسره، ولكنها، على المستوى العربي، أكثر إلحاحا، بل إن خطرها متفاقم ينذر بعواقب وخيمة، ولذلك كله، فقد أدى تواصل البحث في هذا الموضوع إلى وضع ما يسمى بعلم الاصطلاح، حيث غدت هناك قواعد وأسس ومعايير تنظم العملية وتسهلها.

ويعرّف هذا العلم بأنه «العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها «وهو أيضا» علم مشترك بين اللسانيات والمنطق وعلم الوجود وعلم المعرفة والتوثيق وحقول التخصص العلمي، وينعته الباحثون السوفيتيون بأنه علم العلوم»[20] كما أن له ارتباطا وثيقا بعلم الأونوماستك «أو فلسفة الإنسان في تسمية ما حوله» من حيث أن هذا العلم يبحث في المواجهات التي تتحكم في اختيار اللفظ لمدلوله، لعلاقة بين الإنسان وذلك المدلول.

ومثل ذلك يقال في الاصطلاح وعلاقته بدلالته، هذه العلاقة التي لا يمكن أن تكون واحدة في المجالات العلمية المختلفة، شأنها في ذلك شأن العلاقات المجازية حيث يصعب حصرها، نظرا لتباين المؤثرات فيها واختلافها.

4.1 بين الألفاظ والاصطلاحات :

إن اللفظ أيا كان فهو موضوع أصلا لدلالة بعينها، وهو، عند ابتداء استخدامه لدلالته، يكون اصطلاحا، ثم لا يلبث أن يتحول تدريجيا إلى حقيقة لغوية تترسب في الموروث المعرفي للمجتمع. فكلمة (الصلاة) هي اصطلاح، ذلك قياسا بمعنى متداول كان لها عند الاصطلاح عليها لدلالتها الإسلامية، وهو الدعاء، أما الآن، فما هي بذلك، لأن معناها المتداول في الجاهلية (الدعاء) قد باد منذ زمان، وتجردت

لدلالتها المعهودة (الإسلامية)، ولم تعد تعرف إلا لها، ولذلك، فقد خرجت من الاصطلاح والمجاز إلى الحقيقة. ويرجع السبب في الوضع — على وجه العموم — إلى ما لخصه الرازي بقوله : إن الإنسان الواحد وحده لا يستقل بجميع حاجاته، بل لا بد من التعاون، ولا تعاون إلا بالتعارف، ولا تعارف إلا بأسباب، كحركات أو إشارات أو نقوش أو ألفاظ توضع بإزاء المقاصد، وأيسرها وأعمها الألفاظ(21). وهذه أمور تشترك فيها جميع المعارف والعلوم. والاصطلاح بمفهومه المتداول إنما يوضع لدلالته وضعا، وذلك لتحقيق التعاون الإنساني في إطار اللغة الواحدة، خدمة للعلم والحضارة.

5.1 أزمة الاصطلاح :

إن مشكلة الاصطلاح العلمي العربي لا تنحصر ضمن الحدود التي تبرز عنها معظم الدراسات اللغوية والعلمية لجوانب هذه المشكلة، ذلك أنها بأبعادها التي يتحدثون عنها هي مشكلة ذات طابع فني، بل إنها قد لا تكون مشكلة على الاطلاق، ذلك إذا وضعنا في الاعتبار أن الاصطلاح هو لفظ يصطلح الناس، أو جزء منهم كعلماء الفيزياء مثلا، على تخصيصه لدلالة بعينها، محددة. وهذا يعني، بمنتهى الوضوح والبساطة، أن الاصطلاح قد يوضع ابتداءا لغير علاقة بمدلوله مطلقا، ولعل هذا هو ما يميز بينه وبين المجاز. والعُرف الموروث في هذا المجال أنه لا مشاحّة في الاصطلاح.

إن المشكلة في حقيقة أمرها أعمق بكثير مما تبدو عليه في جل الدراسات التي عرضت لهذا الموضوع، حتى القرار السياسي، فإنه هو الآخر لا يعتبر عقبة حقيقية في الطريق، لأن جذور الداء تمتد إلى ما هو أبعد من ذلك... إلى المجتمع نفسه، وتتجاوز الحاضر إلى الماضي.

فالعلم ظاهرة اجتماعية، أو قل : هو نتيجة أوضاع اجتماعية ومستوى حضاري للمجتمع الذي يزدهر فيه، يقول هانز بارون : إن الاتجاهات الاجتماعية والخلقية الجديدة، التي تفاعلت وتطورت ثم نضجت في فرنسا سنة 1400 (من ميلاد عبد الله المسيح) كان لها أثر حاسم في ظهور العلم الحديث(22). ومثل ذلك ما ذهب إليه بول أوسكار ريسلر من أن التغيرات الحضارية المختلفة التي حدثت إبان عصر النهضة كان لها أثر هام في تطور العلم(23).

وقد يطول بنا الاستشهاد بأقوال المفكرين الذين تعرضوا في أبحاثهم إلى علاقة الظاهرة العلمية بالأوضاع الاجتماعية، وإنا لنجد في ازدهار العلوم المختلفة في الحقبة العباسية توكيدا لما تقدم، لا يحتاج إلى برهان، بل لعل تلك الحقبة شهدت نفس الموقف الذي يشهده المجتمع العربي اليوم، نعني تعريب العلوم، ولما كان المجتمع، آنذاك، يصنع الحياة، ويمارس الفعل ورد الفعل، فقد نجح، أيما نجاح، في استيعاب العلوم وتوطينها وتعريبها، فأسهم في بنائها، وعمل على تطويرها والإضافة إليها. أما اليوم، فالموقف هو الموقف، ولكن المجتمع غير المجتمع، لأنه مخلف على قارعة الطريق يلتقط الفتات، ويمارس رد الفعل، بل قد لا نكون مغالين إن قلنا إن رد الفعل لا يمارس أحيانا، حيث تبلد الحس في بعض أعضاء الجسم، ولم يعد يستجيب للتحديات... وهل تقوى اليد الشلاء على مثل ذلك ؟

والذي نراه هو أن المجتمع يخلو من عامل محرك، ومن قيمة عليا يسمو إليها، فلا المجتمع إسلامي إن قلنا نحن مسلمون، وما هو عربي إن قلنا نحن عرب، والفصام في هوية الشخصية ظاهر لا يحتاج إلى دليل. إن العودة الحقيقية للإسلام هي الخطوة الأولى على طريق تحقيق الذات، والمرحلة التمهيدية لأي تقدم علمي، لأن الإسلام كان هو العامل المحرك.

وقد نذكّر هنا بما سبق إليه ابن حزم من تحديد العوامل التي تؤثر في حضارة المجتمع، ممثلة في لغته

وعلومه وتراثه حيث قال : «إن اللغة يسقط أكثرها، ويبطل بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم، أو بنقلهم من ديارهم واختلاطهم بغيرهم، فإنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ونشاط أهلها وفراغهم... وأما من تلفت دولتهم، وغلب عليهم عدوهم، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم، فمضون منهم موت الخاطر، وربما كان ذلك سببا لذهاب لغتهم، ونسيان أنسابهم وأخبارهم، وبيود علومهم، وهذا موجود بالمشاهدة، ومعلوم بالعقل ضرورة»[24].

فالعلم لا بد له من مرتكزات يقوم عليها في الأرض التي يراد استنباته فيها، وهذه المرتكزات لا تكون إلا في الأصول والبنى التأسيسية للمجتمع.

إن التركيز على الاصطلاح في المحاولات والدراسات التي تهدف إلى تذليل عملية تعريب العلوم وتسهيلها — أشبه ما يكون بتركيز الطبيب على البثور التي تظهر في الوجه أو على الجلد، دون أن يتعمق في البحث عن العلة الباطنية أو النفسية التي أدت إلى ظهور تلك البثور... إلا أن يكون كل من لبس النظارة قارئا.

إن العجز عن حل مشكل الاصطلاح، والاستمرار في الدوران في حلقة مفرغة حول هذا الموضوع — لدليل قاطع على أن أصل المشكلة ليس هو الاصطلاح، وإنما هو في الإنسان نفسه، إلا إذا ثبت لدينا قصور الباحثين.

كثيرة هي الجهود التي بذلت، ووصلت إلى نتيجة واحدة كررها الباحثون، فأصبح لسان حالهم يقول : نحن عاجزون عن تقديم جديد... لا بد من قرار سياسي، ولو صدر القرار السياسي لسهل الأمر بعض الشيء... ولكن المشكل أعمق من ذلك بكثير.

وقد أصاب إبراهيم مدكور كبد الحقيقة عندما قال : «ويوم أن ركد البحث العلمي في الإسلام، وركدت لغته معه، فأهملت المعامل، ونسيت المصطلحات»[25]. ونعتقد أنه كان عليه أن يقول أيضا : ولما ضعفت الروح الإسلامية، ولم تعد تحرك الحياة الاجتماعية، ركد البحث العلمي، كغيره من الأنشطة التي ركدت، وكان ما كان.

وإن تعريب العلوم : هو الأنجح الذي يقود إلى نتائج أفضل، إلى أن تحدث الثورة الاجتماعية الحقيقية، التي سيكون من شأنها إفراز ظاهرة علمية قد تحرز قصب السبق في زمانها. وما هذه بمعجزة، ولكنها مسألة لعامل الزمن فيها دور كبير، ذلك أن العملية ولادة من نوع مختلف، فلا بد من المعاناة والتدرج والهضم والتمثل والتربية، إلى غير ذلك من المعاني التي ترصد بها عمليات التحول... فلنعرّب العلوم إذن !

وقد يكون في جملة الأسباب التي تحول دون تحقيق الأهداف في هذا المجال. هو «أننا نعاني من انتقاصنا الشديد إلى الطموح لامتلاك العلم والمقدرة على العلم، ويمتلكنا شعور بالنقص نحو العلم يصل أحيانا إلى حد العداء له»[26]. أضف إلى ذلك أن نقل العلوم والتقنية، يتم في معظم الأحيان، دون الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توطينهما في الأرض العربية، من حيث أن التوطين هو السبيل الوحيد إلى امتلاك القدرة على رسم الطريق إلى البناء العلمي، ودخول العصر من بوابته الرئيسية، وليس من المداخل الخلفية.

فإن تحقق هذا الهدف — توطين العلم — فإن العربية، ستصبح تلقائيا، وسيلة التفكير والتعبير، ليس في مجال العلوم الإنسانية وحسب، بل في مجال العلوم البحتة والتقنية أيضا، وبذلك يبدأ البناء، وتصبح الطريق ممهدة أمام التطبيقات التقنية.

ويحضرني في هذا الصدد عبارة للأستاذ شحادة الخوري أوردها في مقابلة بين العربية وبعض اللغات الحية هي قوله «وليست العربية أقل من هذه

اللغات قدرة على أن تكون لغة علمية، وإن كان ثمة عجز في مجال ما، فليس مرده قصورها، بل تقصير الناطقين بها عن العناية بإيجاد المصطلح الملائم، والتصدي لإغنائها بالترجمة والتأليف...» ويضيف عقب ذلك «ولكن الهدف في الحقيقة هو أبعد من ذلك، إذ هو تعريب الحياة برمتها، وبكل وجوهها، والمجتمع بكل أبعاده»[27]، وهكذا فإن الأولى بأن يكون في قفص الاتهام هم أهل اللغة، وليس اللغة، وهذا ما تناولناه بإسهاب في كثير من المقالات، لا سيما «لغتنا سهلة إلا على الغرباء» و «عندما تقبح الصورة في المرآة»[28].

ومن تلك الأسباب أيضا ما يمكن أن نسميه مشكلة الاعتراف العلمي العربي بالاصطلاح، لأن شرط تمامه على المستوى العربي أن يكون واحدا مجمعا عليه. أما صياغة الاصطلاح فإن في اللسان العربي متسعا لها، وقدرة على إيجادها. بل إن التحول الاجتماعي الكبير يمكن أن يبدأ بقرار سياسي يمهد له... أشبه ما يكون بولادة قيصرية.

ويتفق هذا الرأي مع ما ذهب إليه الدكتور السعيد في معرض حديثه عن تدفق الاصطلاحات، وما يمثله ذلك من خطر داهم قال «إننا لا نفتقر إلى منهج علمي لصنع المصطلح وصياغته، ولا إلى خطة عمل للتوحيد والشروع في النشر، ولكننا نحتاج بالفعل إلى وجوب الاتفاق على ما نعتقده نافعا ومدققا لغاياتنا، مما هو بين أيدينا من مقترحات عديدة، ووجوب الإلزام الصارم به»[29] وهذا يعني أنه لا بد من قرار سياسي على الأقل.

وحقيقة الأمر أن الإجماع على أي حل لمشكلة من هذا القبيل يشكل في ذاته مصدرا رئيسيا من مصادر النجاح والتقدم، ذلك أن دلالة كثير من الألفاظ على المعاني ليست ضرورية، وإنما المهم هو أن تتعارف الناس وذوو الاختصاص على تلك الدلالة لذلك اللفظ، وتعتاد استخدامه لها.

ونذكّر هنا بما سبق إليه ابن الأزرق، تلميذ ابن خلدون، من قوله في كتابه «بدائع المسالك» من أن اختلاف الاصطلاحات فيه (في العلم) كما لكل إمام مما اختص به، شأن الصنائع كلها، وكما بيْن المتقدمين والمتأخرين في علم الأصول والفقه والعربية ــ يدل على أن ذلك ليس من العلم، وإلا لكان واحدا عند الجميع، فالعلم واحد، وتلك الاصطلاحات صناعات»[30]. وهذا يعني، أن الاصطلاحات بما هي صناعات فإنها قد تختلف، ولكن اختلافها يؤدي إلى تضارب المفاهيم، واختلاف الفكر، وهذا بالتالي، يقود إلى اختلاف العمل، ذلك أن «أول العمل آخر الفكر، وأول الفكر آخر العمل» في ما ذهب إليه ابن خلدون[31].

6.1 شروط الاصطلاح ومواصفاته :

الاصطلاح، بإيجاز، هو لفظ بعينه يرمز به لمعنى بعينه، ومبنى الكلمة المشتق من الأصل اللغوي صلح يكسب الكلمة معنى آخر إضافيا هو إجماع أهل الشأن واتفاقهم عليه، أي على صرف اللفظ المنعوت للمعنى المحدد. وهذا هو الشرط الأول بجميع أبعاده : اللفظ، والمعنى، وأهل الشأن. وقد عبر عن ذلك الطاهر يحيى بقوله «أن يكون واحدا في كل البلاد العربية»[32]. وذلك أن قيمة لغة العلم في أن يلتقي عندها العلماء، وهي ولا شك اصطلاح[33].

وكما هو معروف، فإن لغة العلم تختلف عن لغة الأدب حيث المعاني المجنحة، والمفاهيم المطاطية، بينما لغة العلم هي معادلات منطقية، وقوانين حسابية إلى حد بعيد. ولما كانت الاصطلاحات المشكلة هي تلك التي تتدفق على الساحة العلمية العربية، من الشرق والغرب، فإن بؤرة الأشكال إنما تتركز في تعريبها وقد تناول هذا الموضوع بالدرس والنظر مؤسسات عدة، وأفراد كثيرون[34].

ونورد فيما يلي عددا من أهم القواعد التي

ينبغي لواضع الاصطلاح أن ينتهجها أثناء عمله، ننقلها بتصرف عن كتابات الترجمة قضايا ومشكلات[35] وهي :

1 – ترجمة الاصطلاح المفرد بمفرد مثله، فإن ذلك يساعد في التصريف والاشتقاق.

2 – ترجمة الاصطلاح الأجنبي الواحد في مختلف العلوم بترجمة عربية واحدة.

3 – تجنب الإعراب في غير ضرورة.

4 – التوسع في الاشتقاق بما لا يضر بكيان اللغة.

5 – قصر التعريب على مقتضيات الضرورة.

ونقول تعقيبا على القاعدة الثالثة، أن ثمة مشاكل كثيرة تعترض الطلبة في دراستهم العلوم المختلفة، حيث كثيرا ما يجدون الرمز الواحد ــ «م» مثلا ــ مستخدما في الرياضيات لدلالة ما، وفي الأحياء أو الكيمياء لدلالة أخرى وهكذا. وقد عرضنا هذا الموضوع بشيء من تفصيل، وقدمنا بعض الاقتراحات لتسهيل استخدام الرمز على وجه الخصوص في بحثنا «ملاحظات حول استخدام الرمز في كتب العلوم»[36].

هذا من ناحية الاصطلاح نفسه، فماذا بخصوص المصطلِح الذي يقوم «بإنتاج» الاصطلاح ؟

أذكر مرة أنني ضللت طريقي إلى قرية في شمال عسير، فسرت في خط مستقيم في الجهة التي أريد، فالتقيت بأعرابي من بني شهر، فاسترشدته، فأشار إلى بقع في جبل كان يعترض الطريق وقال : ترى ذيك الصخاليف... إذا وصلتها فرّعت، وأشرفت على «ربوع قريش». والمعنى إذا وصلت إلى تلك المناطق الجرداء من الجبل، التي يغاير لونها سائره، فإنك تكون قد بلغت أعلى الجبل وأطللت على البلدة... فكلمة صخاليف، ولعل أصلها بالسين، لأنهم يقلبون السين صادا مع الخاء هناك ــ لم أسمع بها من قبل، لكنني فهمتها مع الإشارة. وسألت الناس هناك عنها، فلم يعرفها أحد، ونقبت في المعاجم فلم أجدها... فلا شك في أن الرجل وضعها لتوه، وهي تعاقب كلمة الزحالف الواردة في فائية أوس بن حجر لفظا ومعنى. ولعل ذلك الرجل ــ فراج بن عبد الرحمٰن آل سامرة ــ كان مؤهلا للوضع. فهل من مؤهلات ينبغي توفرها في واضع الاصطلاح ؟ تماما كما هي الحال في المجتهد في الدين ؟

قلنا إنه لا مشاحة في الاصطلاح، ولا علاقة بينه وبين معناه إلا ما تتفق عليه الناس. فالعملية إذا من السهولة بمكان. إنها أيسر من الاجتهاد... ومن الوضع تقريبا... لكن... لما كان المشتغلون في هذا الموضوع ــ وضع الاصطلاح وتعريبه ــ كثيرين، ومنتشرين في بقاع مترامية متباعدة، فقد أدى ذلك إلى خلق أوضاع معقدة، وجعل من السهل عسيرا. ولذلك، ولكي يرضى الجميع، وتنجح العملية، فلا بد للواضع أو المعرب من شروط هي[37] :

1 – أن يكون على معرفة جيدة باللغة التي ينقل منها.

2 – أن يكون على معرفة جيدة بالعربية وأساليبها.

3 – أن يكون على علم واسع ودراية عريضة في المجال الذي يعمل فيه.

ومن هنا، فإننا نرى أن تكوين اللجان المشتركة من اللغويين والعلميين ضروري عند الشروع في أي عمل من هذا النوع، ذلك أن قليلا من العلميين يجيدون اللغة، وقل مثل ذلك في شأن اللغويين وإجادة العلوم. وإن كان عيب العلميين كبيرا، لأن التخصص في العلم لا يعني التقصير في اللغة ولا يعفي من دراستها. وهذا موضوع سبق أن أفضنا فيه في مقالتنا «التخصص أصل في المشكلة»[38].

7.1 مصادر الاصطلاح :

إن الموارد التي يستقى منها اللسان العربي

كثيرة وغزيرة لا تنضب، بل إنها من الكثرة والثراء بحيث لا تتوفر للغة من لغات العالم غير العربية. فأين لغة فيها للعسل والسيف والأسد من الأسماء ما لها في العربية، وللكلب فيها سبعون اسما أو صفة (قصة أبي العلاء في مجلس الشريف الرضي). وقد أحصينا في كتابنا الألفاظ الجغرافية في التراث العربي حتى نهاية القرن الهجري الثالث نحوا من عشرين كلمة للسراب وأربعين للغبار والهباء وعشرات للسحاب ومثلها للمطر وغير ذلك كثير قد يطول بنا الوقت إن نحن استطردنا فيه.

إن دوحة العربية، التي وسعت كتاب الله، ما هي بعاجزة كما قال حافظ إبراهيم عن أن تعي أسماء لآلات ومخترعات لولا أن أهلها يكبلونها بقيود كثيرة، ويرمونها بما هو ذنبهم. إن هذه الدوحة اليوم لتشهد خريفا محزنا يتمثل في سقوط كثير من أوراقها التي أفقدها القهر الحضاري والاسترخاء كثيرا من مضامينها.

ويمكن إجمال أبرز المصادر والوسائل التي من شأنها أن تزود الباحثين في العلوم الحديثة ببعض الاصطلاحات في ما يأتي :

1 - إحياء الاصطلاحات القديمة، وهذا يتطلب مثابرة المهتمين على تجريد المظان، على نحو ما فعلت في ألفاظ الجغرافية الطبيعية حيث جردتها في معجم مطبوع.

2 - نقل بعض المفردات والاصطلاحات القديمة، لأدنى علاقة، ومهما كانت طبيعة هذه العلاقة ــ إلى معان اصطلاحية حديثة... .

3 - التعريب من اللغات التي يسمونها «حية» باتباع أساليب العرب التي سبق إليها المتقدمون في هذا المجال كابن دريد وأبي منصور الجواليقي والخفاجي.

4 - التوليد... وهو أنواع شتى، وله طرق مختلفة، وكل ذلك إلى التواضع والقياس... وبعضه إنما يكون ارتجالا.

وجدير بالذكر أن التوليد في علم اللغة يقتصر على ما أطلقوا عليه اسم المولد من الألفاظ وهو ما استخرجه العرب قياسا أو تعريبا (أو سماعا لم يظفر به السابقون) ممن كانت حياتهم بعد نهاية أعصر الاحتجاج، أي أواسط القرن الهجري الثاني لسكان المدن، وأواخره بالنسبة للبادين والرحل، بالرغم من الاختلاف بين أهل اللغة في هذين الحدين..

8.1 طرق التوليد :

ونعني بها الوسائل التي تسعفنا في تخصيص ألفاظ لدلالات بعينها على غير جهة الحقيقة، ولا نقصر ذلك على ما أسماه علماء اللغة مولدا، وهو «ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم... وفي مختصر العين للزبيدى : المولد من الكلام المحدث»[39] ولكن دائرته تتسع لتشمل كل أنواع المفردات التي ننجح في الإجماع على تخصيصها للدلالات العلمية المستجدة. فالتوليد إذن هو التوصل إلى هذه المفردات وإيجادها. وثمة حقيقة لغوية تثري الإمكانات المتاحة بخلق هذه المفردات، تلك هي أن كل تغير في اللفظ يؤدي إلى تغير في المعنى، سواء كان التغير اللفظي بزيادة أو بنقصان، سواء كان ذلك في أحرف اللفظ أم في حركاته. وتنعكس هذه التغيرات كلها في جملة المباني التي يمكن استخلاصها من اللغة العربية، سواء كان ذلك في مجال الأسماء أم في مجال الأفعال وصيغها.

وقد جرت العادة على اعتماد المصدر أو الماضي المجرد أصلين للتفريغ والبناء، بالرغم من اختلاف البصريين والكوفيين في ذلك، وربما رأينا أن يعتمد الأصل اللغوي (المادة أو الجذر) بدلا من ذينك. ونضيف أنه ما دام الاصطلاح رمزا نتواضع عليه لدلالة بعينها محددة، وأن هذا الرمز قد يصغر بحيث يكون حرفا واحدا أو نحو ذلك[40]، فلماذا لا نفكر في توظيف النظرية اللغوية القائلة بثنائية الأصول، في

مجال استخراج مزيد من الاصطلاحات، لا سيما أن الأصل في الدلالة إنما يكون للحرفين الأول والثاني من كل أصل.

بعبارة أخرى : أرى أن في تفجير الأصول اللغوية عن طاقاتها مجالا رحبا لتوليد مزيد من الاصطلاحات، وفي هذا ما يغني عن مد اليد للغات الأجنبية ويشكل رافدا للعربية. يضاهي اللاتينية واليونانية في إمدادهما اللغات الحية الأوربية بمزيد من الاصطلاحات.

ولتحقيق ذلك، نرى أنه لا بد من تحديد دلالات الأصوات (الحروف) المفردة ومراتبها (خاناتها) في الأصل اللغوي، تماما كما هي الحال في الأرقام، حيث تختلف قيمة الرقم(3) مثلا في خانات الآحاد والعشرات والمئات...الخ. وهذا ما يمكن أن نعبر عنه ب (ريضنة)[41] اللغة خصيصا لوضع الاصطلاحات على نحو ما أوضحناه في كتابنا «نحو دراسات وأبعاد لغوية جديدة» وتحديدا في بحثينا : «أركان الحضارة البشرية» و «الدماغ مفتاح..»[42].

إن عملية توليد الاصطلاحات واستخدامها على طريق الإسهام في الحركة العلمية هي عملية اختصار للزمن، وهذا يعني أن علينا أن نجتاز مراحل عديدة في وقت قصير، ولعل أهمها تمثل الاصطلاح وتألفه. وقد يتضح مقدار الزمن المختصر بتعقب تاريخ إحدى الكلمات منذ كانت تستخدم ابتداء لدلالتها الأصلية، وإلى أن أصبحت تستخدم لدلالة، أو دلالات بعيدة منها بعدا شاسعا. فالمصدر «نوء»، على سبيل المثال، كان في أدب الجاهلية لدلالة تقع على معنى العجز عن النهوض السوي بالحمل... ولنفس المعنى ورد فعله في القرآن الكريم (ما إِنَّ مفاتِحَهُ لَتنوُءُ بالعُصْبَةِ أُولِي القُوَّةِ[43])... ولكننا نرى إلى جانب ذلك، وفي زمن النبي ﷺ أن دلالة جديدة بدأت تتولد، تنصرف لمعنى زمن مصاحب لسقوط إحدى منازل القمر التي هي نجوم الأخذ...، وقد تبلورت هذه الدلالة في معنى اصطلاحي نجده على سبيل المثال في عنوان كتابي ابن قتيبة وابن الأحدابي «الأنواء».

واليوم نجد من «النوء» صيغا لفظية دارجة تستخدم في بعض البلاد العربية لمعان متباينة، لكنها من السهل أن نتوصل إلى العلاقة التي تجمع بينها... وتباين. فالنو في شمال إفريقيا الحر، والنوة في جنوب الحجاز السحابة المطيرة، والنو في السواحل المصرية الفلسطينية هو ما يمكن أن نطلق عليه اسم «المنخفض الجوي».

فهذه المفردات لدلالتها هي اصطلاحات دارجة تولدت من أصل لغوي كان لدلالة مختلفة، وهذه الصرفة الاصطلاحية إنما تمت عبر نحو من عشرة قرون... وهذا ما قصدناه باختصار الزمن... فتلك تحولات حدثت على نحو طبيعي، كولادة طبيعية... أما ما نعني، فولادة قيصرية...

إن وسائل التوليد لا يمكن أن تخضع لحصر، ما دامت نيات المصطلحين حسنة وصادقة، وما دامت اصطلاحاتهم تؤخذ من قبل أقوامهم بقبول حسن. ويمكن إجمال أقرب الوسائل في ما يأتي :

1.8.1 الوضع لعلاقة ولغير علاقة[44]

قال الإمام السيوطي : إن وضع اللفظ لمعنى ثم نقل إلى غيره لا لعلاقة، **فهو المرتجل**، أو لعلاقة، فإن اشتهر في الثاني، كالصلاة، سمي بالنسبة إلى الأول **منقولا عنه**، وإلى الثاني **منقولا إليه. وإن** لم يشتهر في الثاني، كالأسد، **فهو** حقيقة بالنسبة **إلى الأول**، مجاز بالنسبة إلى الثاني.

وتفسير ما تقدم أن المرتجل هو نقل اللفظ إلى معنى غير معناه دون أن تكون بين المعنيين علاقة مطلقا، كأن تنقل كلمة موز من دلالتها على الفاكهة المعروفة إلى دلالة جديدة تقع على معنى الورد.

فإذا كانت هناك علاقة بين المنقول عنه، والمنقول إليه، فإما أن تتغلب الدلالة الجديدة

على الدلالة القديمة، ككلمة الصلاة حيث كان معناها في الجاهلية الدعاء، فنقلت في الإسلام إلى معناها الأوسع الذي نعرفه اليوم، وتغلبت الدلالة الإسلامية على الدلالة الأخرى، واشتهرت الكلمة لها، وبذلك تكون الدلالة الجاهلية هي المنقول عنه، والدلالة الإسلامية هي المنقول إليه.

وإما أن تضل دلالة الكلمة — مع وجود العلاقة — على معناها الأول أشهر من دلالتها على معناها الثاني، كدلالة أسد على الحيوان، ودلالتها على مشبه به كقولك فلان أسد على جهة التشبيه البليغ، فإن الكلمة أسد «حقيقة» في استخدامها الأول، بمعنى الحيوان المعروف، و«مجاز» في الاستخدام الثاني بمعنى الشبيه بالأسد.

وباب الوضع والارتجال والمجاز أوسع ما يمكن أن نلج منه إلى توليد الاصطلاحات. ومن أمثلة المرتجل بعض أسماء البلدان، ويقف المطالع في بلدان ياقوت على عدد لا بأس به من أسمائها التي صرح بأنها مرتجلة، ومن المولد، على سبيل المثال إطلاق الأطباء كلمة «بحران» على «التغير الذي يحدث للعليل دفعة في الأمراض الحادة»(45) أما المجاز فأمثلته أكثر من أن تحصر، وقد نورد هنا مذهب أحد المعنيين بهذا المجال حيث قوله : «أما مجال توسيع معنى اللفظ العربي بالخروج من حقيقته إلى المجاز، فكان وما زال من أوسع الأبواب في إغناء اللغة العربية»(46). قلت : ولمن أراد أن يطلع على عجب في هذا المجال فليعد إلى باب المجاز من كتاب المزهر في علوم اللغة.

2.8.1 التفريع

ونعني به الاشتقاق بمفاهيمه المختلفة عند كل من الصرفيين وقدماء اللغويين، كما نعني به استخراج صيغ الأفعال وصياغة الألفاظ في المباني اللغوية. وهذا يتضمن الاشتقاق العام أو الصغير والأكبر والكبار، والمباني المسموعة والمقيسة، ولذلك رأينا أن نسميه التفريع، على اعتبار أن كل تغير في صورة اللفظ أو حركاته يجعل منه فرعا جديدا ينشعب من أصله، ويمكن صرفه لدلالة جديدة.

جاء في شرح التسهيل ما نصه : الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى على اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة، كضارب من ضرب وحذِرٌ من حَذِرَ(47).

ولسنا هنا بصدد التعريف بأصول الاشتقاق ولا بمناهجه وشروطه، وإنما نعرّف بوسيلة ممتازة لتوليد الألفاظ التي يمكن صرفها لمعان ودلالات جديدة، اصطلاحية كانت أم غير ذلك. وجدير بالذكر هنا أن الاشتقاق يتسع حده ليتضمن الأفعال التي يمكن أن تصاغ من الجامد، ثم ليتضمن ما يشتق منها من أسماء، كالفعل تحجر من الحجر، والتحجر أو التحجير ونحوهما من المشتقات، وهذا من القياس نافع قد أجازه مجمع اللغة العربية بالقاهرة(48).

ومن أمثلة الاشتقاق الأكبر، على سبيل المثال، الجمع بين اللفظين المتعاقبين اللذين يقعان على معنيين متعاقبين كأزّ وهزّ، ونعق ونهق، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يعكسه التباين اللفظي الطفيف من تباين معنوي طفيف. وهذا يعني، أننا، نستطيع أن نتوسع في ذلك، ونقيس عليه، بحيث إذا اعوزتنا مفردة لمعنى، وضعناها قياسا على لفظة يمكن أن نقع عليها في المعجم، تنصرف لمعنى قريب من المعنى الذي يعوزنا له اللفظ.

مثال : كلمة مكثّف بمعنىCondenser.. هناك جهاز أو قطعة من جهاز تقوم بعمل يشبهه عمل المكثف، أو يشبهه في شكله أو في بعض أمره مما هو بارز... فإنني أقترح أن نضع لهذا الجهاز أو هذه القطعة اصطلاحا يصاقب كلمة «المكثف» مثل «المكتف» أو «المقلف» أو «المكثب».

وربما لجأنا إلى وسيلة أخرى تتمثل في تسمية الشيء بصفته، فإن كان شكله شبيها بالمكثف على سبيل المثال، فلماذا لا نسميه بالمشبك أو المتداخل، أو عش الحمامة ! ؟ ! إن الأمر في غاية البساطة... المهم أن يصدر المصطلحون عن حس واحد، وعزيمة صادقة.

وقد أشار ابن فارس[49] إلى ظاهرة الإبدال هذه على أنها من سنن العرب، وذلك حيث قوله : «ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون مدحه ومدهه، وفرس رقل ورقن، وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء». قلت : الأولى في مثل هذه الحال، أن يصرف اللفظان لمعنيين متقاربين جدا، كتقارب الحاء والهاء، واللام والنون. ويسوغ ذلك أن بعض المعاني هي في الحقيقة ظلال متدرجة لمعنى واحد... انظر مثلا في معنى : أبله، أحمق، مجنون، مائق...الخ.

3.8.1 النحت

وهو المداخلة بين لفظين أو أكثر على نحو معين، ليتولد منها لفظ جديد، فيه من أحرفها جميعا، ويحمل معناها كاملا. وهو من سنن العرب القديمة في توليد المفردات. جاء في المزهر[50] نقلا عن ابن فارس في معجم مقاييس اللغة[51] أن «العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار». وقد صنف في هذا الموضوع نفر من السلف منهم أبو علي الظهير الفارسي العماني، صاحب كتاب «تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب» وقد ذكره ياقوت في ترجمته.

ومن أمثلة المنحوت عبشمي من عبد شمس، ودرعمي من دار العلوم وبسمل إذا قال بسم الله الرحمن الرحيم، ونحوه كثير. و لكن يلاحظ أن النحت مقبول في العبارات والأسماء الشائعة... فإذا أتيح لعبارة علمية أن تشيع، فإن اختزالها في كلمة منحوتة يصبح أمرا منطقيا. وقد نضرب لذلك مثلا — وهو مؤسف جدا — أن بعض وكالات الأنباء العربية، تتخذ لنفسها أسماء منحوتة على الطريقة الانجليزية، مثل كونا... سانا.

وهذه وإن كانت من باب الاختصارات إلا أنها تدخل في النحت لا سيما أنها تكتب كلمة واحدة. وأول ما يسوغ نحت العبارة هو كثرة استخدامها ودروجها على الألسن.. لأن في ذلك ما يمهد لإسقاط بعض الحروف التي لا يعول عليها في اللفظ كأحرف العلة وما يشبهها كالهمزة والهاء ونحو ذلك. وقد نمثل لذلك بالعبارة الشائعة في الدعاء «السوء على الأعداء» حيث نجدها في لهجة جنوب فلسطين «السَّوْعَلِعْدَ» بينما تآكلت في لهجة وسط فلسطين لتصبح «السِّلِعْدَ».

إن استخدام النحت في مجال توليد الاصطلاح أمر ميسور.. المهم أن لا يشيع الاصطلاح الدخيل مع مسماه قبل أن يُعَلَّمَ عليه باصطلاح عربي، وهذا يقتضي أن يكون هناك صمام للأمن الثقافي من نوع ما. وقد نقف عند هذه النقطة في ما بعد.

4.8.1 الكنى والألقاب

كثير من أعلام المسلمين يُعرفون بألقابهم وكناهم... اشتهروا بذلك في زمانهم... فهل يمكن أن يطبق هذا «الممكن» على المعاني التي لم تجد لها الاصطلاحات المناسبة ؟ وهنا أورد الأمثلة التالية :

أ — في منطقة أبها، جنوب المملكة العربية السعودية، وقبل نحو من ثلاثين عاما كانوا يستخدمون في الكشافات الليلية نضائد Rio-vac ولكن القوم لم يرقهم هذا الاسم، فاحتالوا لتسميتها باسم عربي، فرأوا على جانب النضيدة ما يشبه ماسورة المدفع، فلم يجدوا حرجا في تسمية تلك البطارية بـ «أبو مدفع» وشاع الإسم.

ب — في معظم بلدان الخليج والجزيرة العربية، لا يطلقون على اللفائف الانجليزية المعروفة بـ Craven A... هذا الإسم، وإنما يسمونها «أبو بس» نظرا

لوجود رسم قط على العلبة. والإسم شائع إلى يومنا هذا.

ج – في مصر يطلقون على طائر «البلشون» كنى عربية محلية قائمة على علاقة المشابهة وغيرها، مثل «أبو قردان» أو «أبو منجل» وقد نضرب لذلك أمثلة كثيرة جدا... ولكن في ما تقدم بيان متاح.

ترى ماذا لو أسمينا ال .I.C باسم «أم أربعة وأربعين» أو «أم أربعين» أو «الأربعينية»، أو ماذا لو لقبناها «بالحاوية»، لكثرة ما تحتوي عليه من معلومات أو علاقات.

وماذا لو أسمينا ال Vedio/ بـ «جدتي»، لأن عند كل منهما ذخيرة كبيرة من القصص والأخبار المختزنة ؟... وماذا وماذا، لو كان هناك إجماع.

5.8.1 قصر الدلالة وتوسيعها

وهذا ما يمكن أن نطلق عليه اسم التخصيص والتعميم. والعام المخصوص هو ما وضع في الأصل عاما ثم خص في الاستعمال ببعض أفراده[52] كالحج إذ هو الأصل بمعنى الزيارة مطلقا، ثم خص بالركن المعروف من أركان الدين، وهو زيارة مخصوصة إلى مكان مخصوص في وقت مخصوص...الخ، والسبت إذ هو الأصل بمعنى الزيارة مطلقا، ثم خص بالركن الأول من الجمعة، الذي هو الأخير من الأسبوع.

ومن توسيع الدلالة أن نلبس اللفظ معنى جديدا، لعلاقة مجازية أو غير ذلك وقد نضرب لذلك مثلا إطلاقهم اسم «المشتاة» لمعنى الجدب والقحط والشدة... والسنة لمعنى شبيه بما تقدم، ذلك من حيث هما ظرفان لتلك الأحوال.

ومن ذلك أيضا كلمة مكتبة، حيث هي في اللغة مكان الكتب والكتابة ولكننا، في عصرنا هذا، نرى كثيرا من المحالّ التجارية تحمل اسم مكتبة كذا وليس فيها من الكتب والكتابة إلا قليل. وتوضيح ذلك، أن أصحاب المكتبات، توسّعا في أساليب تحصيل المال، وضعوا فيها بضائع خفيفة ولوازم فن وخياطة ونحوها... فإذا باللفظ تتسع دلالته لتشمل هذه الاضافات.

6.8.1 إقامة الجزء مقام الكل

وينفرع هذا الباب إلى مصراعين رئيسين هما :

أ – إقامة الصفة مقام الموصوف.

وهذا يعني أن هناك مركبا وصفيا كالقطب الشمالي... فيكثر استخدام هذا المركب، وتتداوله الألسن حتى يغدو مألوفا يمكن أن نحذف الموصوف (القطب) وتقف الصفة (الشمالي) مقام المركب... وقد يتمادى الإلف في الإغراء بالإيجاز إلى أن نستغني عن الصفة بحرف منها هو «ش»، وهو ما نرمز به إلى القطب الشمالي.

ب – إقامة أحد المتضايفين مقام المركب.

وهذا يعني أن هناك مركبا إضافيا، ويشترط فيه الذيوع والدروج، وعندئذ نجد أن الناس باتت تتقبل إقامة أحد المتضايفين مقام المركب، لاسيما إذا أمن اللبس. ومن قبيل إقامة المضاف إليه مقام المركب قولنا في كثير من الأحوال «البلدان» بدلا من معجم البلدان لياقوت الحموي، ومن حذف المضاف قولنا «بلدان» بدلا من المركب الإضافي بلدان ياقوت...

ونعتقد أن بداية ذلك تكونت انطلاقا من كره التكرار، حيث تعمل الضمائر على التقليل من ذلك إلى حد بعيد، ونضيف، إن تقدم المركب في إحدى الصفحات يسوغ الاستغناء عن أحد شقيه في بعض الأحيان، وقل مثل ذلك في ما شاع على كل لسان، كقولنا التلفزيون ونحن نعني إما مبناه، أو محطته أو جهازه.

7.8.1 الترجمة والتعريب

لابد للباحث في مجال الاصطلاحات من

الوقوف مليا عند موضوعي الترجمة والتعريب، ذلك لأن حل مشكل الاصطلاحات، كامن في كثير من جوانبه في إنجاز عملية التعريب، بأبعادها المختلفة. كما أن الاصطلاح مرتبط بمفاتيح العلم الحديث وتقنياته، إن لم يكن هو المفتاح الرئيسي للمشكلة، لا سيما إذا أحسن استخدامه على المستوى العربي. وقد نقتبس هنا قول الدكتور محيي الدين صابر «إن إنجاز عملية التعريب الكامل والشامل أمر ضروري وشرط وجود لفكرة الاصطلاح، ذلك أن مفهوم الاصطلاح إنما تتولى اللغة العربية شرحه وتقديمه، وبهذا يتعضون في نسيج المعرفة والحياة العربية، فلكي تكون للاصطلاح وظيفة اجتماعية وطنية لا بد له من أن يتم في إطار التعريب»[53]، ولكن هذا لا يعني أن تتوقف عملية التعريب إذا لم يتيسر من الاصطلاحات ما يناسب بعض المفاهيم والمسميات، إذ لا حرج — والحال هذه — في استخدام بعض الاصطلاحات الأجنبية بأي صورة من الصور، أعني بإلباسها ثوبا عربيا وباستعمالها كما هي — ريثما يتم استبدالها أو تعريبها على نحو مناسب.يقول خوري : «إن استخدام كلمات أجنبية بلفظها لعدم العثور على مقابلات عربية لها، ينبغي ألا يؤخر عملية التعريب»[54] وربما كان لهذه الفكرة ما يسوغها، وهو «سعة المواد العلمية وسرعة نموها في هذا العصر مما يستلزم أضعاف ما أعدته وتعده المجامع والهيئات المختصة من هذه الألفاظ العلمية — لا تستلزم، بالضرورة أن نتوقف عن التعريب إلى أن يتم إكمال الاصطلاحات»[55].

وإن «لغة العلم في سير مطرد، وثروة متزايدة، والمعاجم العلمية يلاحق بعضها بعضا لتدارك ما فات، واستكمال ما جد»[56] لو كان في ذلك ما يحل المشكل حلا جذريا، لأنه ما من لغة توجد فيها كل الألفاظ اللازمة للتعبير عن كل المعاني، ولذلك كان لابد من الاشتراك... ولا بد من العبارات والجمل للتعبير عن بعض المعاني، مفردة كانت أم مركبة.

8.8.1 التصغير

وهو نوعان : صرفي قياسيّ، وصرفي سماعيّ، ويمكن إذا أردنا التوسع أن نقيس على السماعي لإثراء الاصطلاحات العلمية.

أما الصرفي القياسي، فهو ذلك التصغير المشروط المحصور في ثلاثة أوزان هي فُعَيْل وفُعَيِّل وفُعَيْعِيل، وللتصغير بهذه الطريقة معان هامشية كثيرة يمكن الرجوع إليها في كتابنا «اتفاق المباني وافتراق المعاني» «باب التصغير»[57] ويتضح أثر التصغير في إمداد اللغة بالاصطلاحات في النظر في كلمتي «بحر وبحيرة» ونحوهما.

والنوع الثاني، الصرفي السماعي، فهو استخدام تاء التأنيث علامة على التصغير في بضع كلمات وقفنا عليها في بحثنا «الألفاظ الجغرافية في التراث العربي حتى نهاية القرن الهجري الثالث»[58] منها : جبلة، وتعني الجبال الصغيرة. والفِيلة، وتعني الفِيل الصغير، وهو مجتمع الشجر، حيث بلغ بالخنساء أنها أضافتها إلى حمامة واحدة جعلتها تغني في فيلتها. ولعل التصغير كان واحدا من أساليب العرب في الجاهلية التي يقربونها بمعنى التأنيث...

ونعتقد أن استخدام التصغير بنوعيه، في سد بعض العجز الذي تعانيه العربية في مجال الاصطلاحات، سيؤدي إلى نجاح لا بأس به في هذا المجال. ومن الطريف أن العرب قديما كانت تتكىء كثيرا على التصغير في تعبيرها، ولا يزال كثير من بدو نجد ومشارق ليبيا يفعلون ذلك... ولكنه نادرا ما يستخدم في البلدان الأخرى، وفي اللغة الفصيحة فهو بذلك عضو في طريقه إلى الضمور، ما لم نتداركه.

9.8.1 الاستعانة بالدارج

وهنا، بداية، نود أن نقول : ليس كل الدارج يفتقر إلى الفصاحة... ذلك أن كثيرا من مفردات

اللغة لم يظفر بها رُواتها الأوائل، بالرغم مما بذلوه من جهد في سبيل ذلك. ولعل في تاريخ رواية اللغة من الثغرات ما يؤيد هذا القول. بل إن في محققات المرحومين عبد السلام هارون وشاكر قوائم تذيل بها، ضمناها كثيرا من المفردات التي وقفا عليها في الشعر... ولم يقفا عليها في المعاجم... وهذا يعني نقص المعجم العربي... ونقصا في الموروث الأدبي... فمن ذا يقول أن الرواة قد جمعوا كل ما قيل ؟ أو أن المحققين قد فرغوا من النظر في جميع التراث ؟

ويندرج تحت هذه الوسيلة انتقاء مفردات مناسبة من لهجات القبائل والبلدان قديما وحديثا والارتقاء بها إلى مستوى الفصيح العام، وإن في التباين المعجمي، على المستوى اللهجي، ما يثري العربية على نحو منقطع النظير إذا ما أحسن استغلاله.

وأورد في ما يأتي بعض الألفاظ، سمعتها من بدو صحارى المشرق والمغرب عما لا نجده في معجم ولا في نص...، ولكن القياس والتبصر في الدلالات اللغوية يقفان على صحة بعض هذه المفردات على الأقل، لا سيما أن نظيرا لها في الفصيحة لا أثر له.

في تهامة عسير، وتحديدا في الجرف يقولون «كرس» ويعنون به صغار الحجارة التي يستخدمونها في تثبيت البواني الكبيرة، يضعونها تحتها لحفظ توازنها وضمان استقرارها... فهي إذا مقعد للحجر الكبير (البانية)... وهل الكرسيّ إلا مقعد ؟

النيس : يستعمل في المكان السابق بمعنى دقاق الصخور البركانية الذي صار إلى الأودية، أخشن من الرمل، وأدق من بذور الفجل، ونحو ذلك.

10.8.1 استعادة المفردات المهاجرة

وهو نوعان بالنظر إلى استخدامها في اللغات الأخرى، ذلك إنها إما أن تكون قد دخلتها من العربية عن طريق العدوى الحضارية بالمجاورة والتداخل، أو عن طريق الترجمة، وإما أن تكون قد أدخلت في تلك اللغات على سبيل الاقتراض، وهذا أوضح ما يكون في المفردات التي أدخلها الأتراك والفرس، وغيرهم من الشعوب الإسلامية، في لغاتهم كاصطلاحات علمية لسد العجز الحاصل في لغاتهم في مجال تغطية المعاني العلمية المستجدة، فلجؤوا إلى العربية، فإذا بها بالنسبة إليهم معين لا ينضب... أشبه ما يكون باللاتينية بالنسبة للغرب.

ويستثنى من ما تقدم الأسماء الشخصية (الأعلام) والمفردات التي ليست باصطلاحات، وهي أكثر من أن تحصر، لا سيما في اللغات الإسلامية. وهكذا، فإن النوعين اللذين أسلفنا بذكرهما يمكن إجمالهما في :

1 – اصطلاحات قديمة :

وهي التي جرى اقتراضها في عصور متقدمة، سواء من قبل المسلمين غير العرب أم من قبل غيرهم، كالأوروبيين مثلا، مثل حكيم، حكمت خانة، سلطان...الخ في اللغات الإسلامية... حيث يلاحظ، على سبيل المثال، أن كلمة حكيم بمعنى طبيب، عربية أصيلة، ما تزال مستخدمة لدلالتها في تكلم اللغات، وفي بعض اللهجات العربية، لاسيما في بلاد الشام. ومع ذلك فإننا نصر على المضي في استخدام كلمة «دكتور». إن في ذلك، لعمري، خللا.

ومثال آخر نسوقه هنا، يعرّفنا بهذا النوع من الاصطلاحات، وهو مجمل الألفاظ الفلكية والرياضية، ونحوها، التي دخلت في اللغات الأوروبية من العربية، وأصبحت موضع تصرف فيها، وقد أضرب لذلك مثلا كلمة «واقع» من اسم «النجم الواقع» التي أصبحت Wega أو Vega، في كثير من اللغات الأوروبية، فإذا هي ترد اسما لنجم في مسلسل جراندايزر، وعلما على نوع من السيارات الأمريكية، وعلى واحد من أخطر الأجهزة الصوتية التي تستخدم في التسجيل... الخ.

وكلمة «مخزن» التي أصبحت Magazine بمعنى (مخزن الأنباء) أي الصحيفة...، ولما عرّبها بعض العرب ــ وللأسف ــ نسوا أصلها العربي، فقالوا مغازة، وأين هذه من تلك... .

ترى لماذا لا نعيد مثل هذه الألفاظ إلى عربيتها على أنها اصطلاحات علمية لدلالتها الجديدة دون أن نجد في ذلك حرجا ولا نفورا.

2 – **اصطلاحات حديثة :**

ونعني بها تلك الاصطلاحات التي وضعها المسلمون الفرس والأتراك وغيرهم على طريق نقل العلوم الحديثة إلى لغاتهم، فلما لم يجدوا فيها ما يسعفهم اقترضوها من العربية، وفي ما يلي نورد أمثلة مما نجح الأتراك في إدخاله إلى لغة العلم الحديث من الاصطلاحات العربية، نقتبسها من محاضرة الأستاذ سعيد الكرمي «المعجم العربي والتعريب» في «الموسم الثقافي الأول لمجمع اللغة العربية الأردني»[59] :

الهيدروجين	اصطلح له الأتراك على اسم	مولد الماء
الأوكسجين	اصطلح له الأتراك على اسم	مولد الحموضة
الأسيد	اصطلح له الأتراك على اسم	حامض
الأكسيد	اصطلح له الأتراك على اسم	حمض
الهيدروكلوريك أسيد	اصطلح له الأتراك على اسم	حامض قلور الماء

وغيرها كثير. وقد نذكّر هنا بما ذكره حسني سبح[60] من أن «تتريك تعليم الطب في الحقيقة (كان) شبه استعراب له وممهدا للاستعراب الكامل، إذ كان نحو من 90% من اصطلاحياته ألفاظا عربية».

11.8.1 الإضافات التحويلية

ونعني بها تحديدا ما يسمى باللواحق والسوابق، وربما سبق الفلاسفة العرب إلى استخدام بعض هذه الإضافات ونجحوا في ذلك إلى حد بعيد، حيث نجد مفردات بل اصطلاحات كثيرة صنعوها، وباتت مألوفة لدينا لا نرى فيها ما يستثقل، فأخذوا من لا شيء الفعل تلاشى، والمصدر التلاشي، واصطلحوا بإضافة الياء، المشددة مع التاء إلى كيف وهو، وما هي، فإذا هي مصادر الكيفية والهوية والماهية. وكثيرا ما نتجرأ ونستخدم مفردات مركبة من (لا) وغيرها مثل لا أخلاقية، لا إنسانية ونحو ذلك.

ونعتقد أن هذا الباب واسع، ومن شأنه أن يثري العربية، إلى حد بعيد، في مجال وضع الاصطلاحات المناسبة.

وقد نتوقف قليلا عند السوابق واللواحق في اللغات الحية الأخرى لنقول، أن ترجمة الاصطلاحات التي تتحلى ببعض الإضافات التحويلية، لاينبغي أن تتم على نحو آلي، بل لابد من فهم عميق لدلالة (الإضافة) أو (الإضافات) والإسم أو الفعل الذي أضيفت إليه، ذلك لتكون الترجمة دقيقة.

ويندرج تحت هذا البند ما عبر عنه السيوطي[61] بقوله : «ومن سنن العرب الزيادة في حروف الإسم إما للمبالغة وإما للتسوية والتقبيح نحو رعش للرأى يرتعش، وزرقم للشديد الزرقة» ومثل تاء علامة وفهامة ونحوهما. أما ما كان من ذلك على طريق الاشتقاق، من أحرف الزيادة المعروفة، فليس هذا مدخله.

* * * * * *

وأخيرا، قد يكون لنا أن نعارض الدكتور صابر فيما ذهب إليه حين «عبر» عن مشكلات الاصطلاح العربي اعتماده على اللغة العادية في صياغته، وليس على أصول لغات قديمة كما هو الحال بالنسبة للغات الأوروبية التي تستعمل إما اللغة اليونانية أو اللاتينية، فيأخذ المفهوم العلمي بذلك وجاهة فكرية وصورة تخصصية...[62] ذلك أن العربية أقدس عندنا من تينك اللغتين عندهم، وأوسع وأثرى... لو كنا نعلم.

وبإجمال، فإن الوسائل التي يمكن التوصل بها إلى الاصطلاح العلمي المناسب كثيرة ووفيرة، وهي

مما قدمت به، بل لعلها مما يصعب حصره، ذلك لأن الأمر متعلق بالتواضع واصطلاح المعنيين على لفظ ما لفكرة أو مسمى ما...، والفكرة والمسمى متوفران... والألفاظ هي الأخرى ميسورة متوفرة...

أما ما يُشَكّ في توفره... فهو الاتفاق وما يتبعه من استخدام والتزام وتَعَضُّون... وهذه، لعمري، هي المشكلة بعينها، إنها مشكلة أهل اللغة... وليست مشكلة اللغة.

❖❖❖

الهوامش

1 – إبراهيم، ص 150.
2 – تحقيق محمد كال إبراهيم جعفر، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1981.
3 – ط. حيدر أباد الدكن 1961.
4 – شرح القصيدة النونية لمحمد هراس، ص. 269.
5 – ابن جني – الخصائص، ص. 428.
6 – ط. 1854.
7 – ط. بيروت 1987، ص. 19.
8 – ص. 28.
9 – المنشور في رسائل فلسفية لأبي بكر الرازي، جمعها ب. كراوس، ط. مصر سنة 1939، 1 :43.
10 –ط. القاهرة 1957.
11 –1 : 394.
12 –1 : 367، 368.
13 –صابر (اللسان العربي)، عدد 28، سنة 1987، ص. 16.
14 –نفسه 13.
15 –مدكور 1.
16 –صفوري 53.
17 –الملائكة 2.
18 –السيوطي 1 : 38.
19 –جبر، نحو دراسات وأبعاد لغوية جديدة، ص. 16.
20 –القاسمي 127.
21 –السيوطي 1 : 38.
22 –العمر، ص. 23.
23 –نفسه ص 24.
24 –ابن حزم – الأحكام في أصول الأحكام 31/1 (عن بحث للدكتور خليفة).
25 –لغة العلم المعاصر – بحث قدمه مدكور لمؤتمر التعريب الخامس.
26 –عبد السلام – محمد ص. 6.
27 –شحادة الخوري، ص. 42.
28 –جبر – ص. 199 – 209.
29 –السعيد، ص. 147.
30 –من كتاب الفكر التربوي عند ابن خلدون، ص. 238.
31 –نفس المرجع 166.
32 –الطاهر يحيى 271.
33 –مدكور 4.
34 –راجع على سبيل المثال : مطلوب 59، 60 وصفوري 56 – 58 والكرمي 278 ومواضع مختلفة من كتاب «المرجع في تعريب المصطلحات العلمية» لحسن فهمي.
35 –مكتب التربية العربي – الترجمة/2 ص. 36.

36 - جبر ــ نحو دراسات وأبعاد لغوية، ص. 85
37 - الكرمي 278.
38 - صوت الشعب / 9 / 3 / 85م.
39 - السيوطي 1 : 304.
40 - جبر ــ نحو دراسات، ص. 16.
41 - أي جعلها كالرياضيات في دقتها.
42 - جبر ــ نحو دراسات، ص. 134.
43 - سورة القصص ــ الآية 76.
44 - السيوطي 1 : 368.
45 - نفسه 1 : 309.
46 - الملائكة 9.
47 - السيوطي 1 : 346.
48 - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة/المجلد السابع، ص. 363.
49 - ابن فارس ــ الصاحبي 173.
50 - السيوطي 1 : 482
51 - ابن فارس ــ معجم المقاييس 1 : 328.
52 - السيوطي 1 : 427.
53 - صابر 12.
54 - خوري 44.
55 - الملائكة 1.
56 - مدكور 2 ومثله مختار 3.
57 - ص 144.
58 - (مخطوط) ص. 646 ــ 648.
59 - منشورات مجمع اللغة العربية الأردني ــ سنة 1983. ص247 ــ 280.
60 - سبح ص. 6.
61 - السيوطي 1 : 321.
62 - صابر 16.

ثبت المراجع

- إبراهيم، محمود ــ كلمته المنشورة في كتاب «الموسم الثقافي الأول» لمجمع اللغة العربية الأردني. منشورات المجمع سنة 1983م.
- اتحاد الجامعات العربية، مجلة الاتحاد...، الأعداد 18 ــ 21، لمزيد من البحوث في مجال التعريب الجامعي والاصطلاحات العلمية.
- توصيات المؤتمر الثقافي العربي الثامن، القاهرة 20 ــ 1969/12/30م. مجلة اللسان العربي، المجلد 8 الجزء1.
- جبر ــ يحيى عبد الرؤوف، نحو دراسات وأبعاد لغوية جديدة، ط. نابلس سنة 1988م. والمقالات : التخصص أصل في المشكلة (صوت الشعب 85/3/9) وملاحظات حول مؤتمر التعريب الخامس، (صوت الشعب 85/9/25).
- خليفة، عبد الكريم ــ كلمته في افتتاح مؤتمر التعريب الخامس 1985/9م.
  - وسائل تطوير اللغة العربية العلمية. مجلة اللسان العربي، العدد الثاني عشر، المجلد 1، سنة 1975م.
  - كلمته في افتتاح الموسم الثقافي الأول، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان 1983.
- خوري، شحادة، اللغة العربية والتقدم التكنولوجي في هذا العصر. مجلة اللسان العربي، العدد 29 سنة 1987م.
- سبح، حسني، تعريب علوم الطب، بحث قدمه لمؤتمر التعريب الخامس. عمان 1985/9.
- السعيد، محمد مجيد، دور مؤسسات التعليم العالي في توحيد المصطلح وإشاعته، مجلة اللسان العربي، العدد 9 سنة 1987.
- السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميليه، ط. البابي الحلبي وشركاه. الطبعة الأولى. القاهرة د.ت.
- شمس الدين، عبد الأمير، كتاب الفكر التربوي عند ابن خلدون وابن الأزرق، الطبعة الثانية، دار إقرأ. بيروت 1986.
- صابر، محيي الدين ــ كلمته في افتتاح مؤتمر التعريب الخامس عمان 1985/9.
  - التعريب والمصطلح، مجلة اللسان العربي، عدد 28 سنة 1987م.
- صفوري، محمد حسين، كلمته في تعريب العلوم. مجلة مجمع اللغة العربية.
- عبد السلام، محمد، البعد العلمي للتنمية، المجلة العربية للعلوم. العدد العاشر. 1987/9م.
- العمر، عبد الله. ظاهرة العلم الحديث، دراسة تحليلية وتاريخية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983/9.
- القاسمي، علي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح. مجلة اللسان العربي. العدد 29، سنة 1987م.
- الكرمي، حسن، المعجم العربي والتعريب، الموسم الثقافي الأول، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان 1983.
- مدكور، إبراهيم، لغة العلم المعاصر. بحث مقدم لمؤتمر التعريب الخامس عمان 1985/9م.
- الملائكة، جميل، الصعوبات المفتعلة على درب التعريب، بحث قدم لمؤتمر التعريب الخامس. عمان 1985/9م.
- يحيى، الطاهر أحمد، مصطلحاتنا العلمية، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد الخامس. كلية الدعوة. ط. طرابلس الغرب سنة 1988م.